الأبعاد السياسية لظاهرة التغير المناخي

أ. إيمان محمد حسين الليثي(*) أ.د. شيماء محيي الدين (**)

• **مُلخص:**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على البُعد السياسي لظاهرة التغيرات المناخية، وكيفية التعامل معها من منظور العلاقات الدوليّة، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، والذي يقوم بتحليل وتجميع ووصف المعلومات الكاملة عن الظاهرة، بالإضافة إلى المنهج التاريخي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن ظاهرة التغيرات المناخية باتت تُشكل تهديدًا أمنيًّا لكافة البلدان، خاصةً وأن مفهوم الأمن لم يُعد قاصرًا على مفهوم الأمن العسكري فقط، بل اتسع ليشمل الأمن الاقتصادي والبيئي والإنساني، فضلًا عن أن التغيرات المناخية باتت تحوي في طياتها العديد من التغيرات الجيوسياسية. فضلًا عن أن الدول النامية سوف تتحمل الكثير من الأعباء الاقتصادية للتصدي للآثار السلبية لظاهرة التغيرات المناخية على الرغم من أنها ليست مشاركة بشكلٍ أساسي فيها.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية، أمننة التغيرات المناخية، الآثار السياسية للتغيرات المناخية

(*) زميل كلية الدفاع الوطني وباحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The political Dimensions of Climate Change

Eman Mohammed Elleithy(*) Prof. Dr. Shaimaa Mohi El-Din(**)

- **Abstract**

This study aimed to identify the political dimension of climate change and how to address it from an international relations perspective. The study relied on a descriptive approach, which analyzes, compiles, and describes comprehensive information about the phenomenon, in addition to a historical approach.

The study reached a set of conclusions, the most important of which is that climate change has become a security threat to all countries, especially since the concept of security is no longer limited to military security alone, but has expanded to include economic, environmental, and human security. Furthermore, climate change now encompasses numerous geopolitical shifts. Furthermore, developing countries will bear significant economic burdens to address the negative impacts of climate change, even though they are not primarily involved in it.

Keywords: Climate Change, Green Approach in International Relations, Securitization of Climate Change, Political Impacts of Climate Change

(*) PhD researcher at the Department of Politics and Economics, Faculty of African Graduate Studies, Cairo University.

(**) Professor of Political Science, Faculty of African Graduate Studies, Cairo University

- **مقدمة:**

لقد أصبح تغير المناخ حقيقة واقعة لا لبس فيها كما تشير الوثائق والتقارير العلمية، وعلى الرغم من الشكوك التي تثار من حين لآخر حول دقة التوقعات والافتراضات عن مدى التأثيرات التي تنطوي عليها هذه الظاهرة، أو الفجوات القليلة في اليقين العلمي التي لازالت باقية، إلا أن الجميع يدرك أكثر من أي وقت مضى، أن لتغير المناخ تأثيرات وعواقب خطيرة تتهدد العديد من النظم الإيكولوجية والقطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، وتهدد بإعاقة مسيرة التنمية في كل أنحاء العالم.

وحيث أن ظاهرة تغير المناخ من الظواهر الكبرى التي لا يمكن وقفها ووقف تداعياتها، فإن هناك إجماع على أن مواجهة ظاهرة بهذا الحجم لا يمكن أن تتم إلا عن طريق منظومتين من التدابير والإجراءات، تتمثل الأولى في التخفيف من حدة التغير فيما تتمثل الثانية في التكيف مع تلك التغيرات. والتخفيف من تغير المناخ يمكن أن يتم عبر التقليل من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وعبر العناية بمصارف تلك الغازات كالغابات والبيئة البحرية، في حين يمكن التكيف مع تغير المناخ عن طريق اتخاذ تدابير وإجراءات لتقليل التأثيرات الضارة لتغير المناخ واستغلال الفرص المفيدة التي يمكن أن تتيحها تلك التغيرات.

على مستويي التنظير والتطبيق العملي؛ ساد الاعتقاد لعقود عدة بتعارض المصالح البيئية والاقتصادية أدى إلى تجاهل المنظرين وكذا واضعي السياسات خاصة في الدول المتقدمة والصناعية الصاعدة للبيئة المادية التي يفترض أن تحدث فيها التنمية الاقتصادية، وظل خطاب التنمية مفتقرًا للتحليل المنهجي للنظام البيئي وآثاره، ولكن مع تصاعد الآثار السلبية الناتجة عن تغير المناخ مثل فقدان التنوع البيولوجي، التصحر، الاحترار العالمي، وغيرها من الآثار التي لا تهدد البيئة فقط بل الاقتصاد أيضا، حدث تحول تنظيري وتطبيقي في التعامل مع المناخ. فقد دفعت تلك الآثار منظري التنمية – في إطار نظرية التحديث الإيكولوجي – إلى التأكيد على إمكانية الجمع بين المصالح البيئية والاقتصادية المتعارضة انطلاقًا من أربعة مبادئ، أولها: أن العلم والتكنولوجيا مهمان لإضفاء الطابع الإيكولوجي على الاقتصاد يؤدي لتعظي ممكاسبه. وثانيها: عدم وجود تعارض متأصل بين الاقتصاد والبيئية وبالتالي يمكن تسخير أدوات السوق

لتحقيق التنمية المستدامة. وثالثها هو وجوب تغيير دور الدولة ليصبح استباقي في حشد الجهات الفاعلة لاتخاذ مبادرات من شأنها التخفيف من آثار تغير المناخ مثل المسؤولية المجتمعية للشركات. وأخيرًا ضرورة تغير دور الحركات الاجتماعية من الرقيب إلى المشارك في التنمية بشكل عام والتصدي لتغيرات المناخ بشكل خاص.

- **إشكالية الدراسة**

شهد التاريخ الإنساني علاقة انسجام وتكيف كبيرين بين الإنسان والطبيعة، فلطالما بحث الأفراد عن الوسائل الكفيلة بحمايتهم من قساوة الظروف الطبيعية، وشيئًا فشيئًا تغلبوا إلى حد كبير على هذه الظروف وتمكنوا أحيانا من استغلال هذه الظروف في تحقيق أنشطة ربحية، وطمأن التقدم العلمي والثورة الصناعية الأنظمة السياسية كما المجتمعات إلى حياة الرفاهية والتخلص من مخاطر المناخ، غير أن عددا من الكوارث الطبيعية والاضطرابات الحادة في معدلات التساقط ودرجات الحرارة، نبهت إلى حقيقة علمية خطيرة تتعلق بالآثار الحادة والجذرية المترتبة عن ما أصبح يطلق عليه بالتغيرات المناخية، بل إن العالم شهد حالة من تنامي المخاوف بشأن التغيرات المناخية، وأصبح هناك تبادل لإلقاء المسؤولية عن أسباب هذه التغيرات غير المسيطر عليها، تحميل يتعلق أساسا بالإفراط في مجال التصنيع وعرقلة الدورة البيئية الطبيعية وارتفاع معدلات التلوث، وفي جانب آخر برزت نظرة سوداوية متشائمة عن مصير البشرية ومستقبل معدلات التنمية وضمانات الأمن المتوافرة.

إن احتدام الجدل حول أسباب التغير المناخي بين من يعدها ظاهرة طبيعية سوف يتم التكيف معها، وبين رأي يرى فيها أثرا سلبيا من نتائج التطور الصناعي، وأنه من الصعب السيطرة عليه، بل لابد من التهيؤ المشكلات أمنية كبرى واضطرابات في معدلات التنمية، وحروب من أنماط جديدة عمادها التقاتل حول الغذاء واليابسة والموارد الصيدية، كل هذا الجدل لدفع لوضع ظاهرة التغير المناخي في الميزان. ويُمكن صياغة إشكالية الدراسة في ضوء التساؤل الرئيس التالي:

"**ما هي الآثار السياسية لظاهرة التغير المناخي؟**"

- **التساؤلات الفرعية**

1- كيف يُمكن النظر إلى قضية التغيرات المناخية من منظور العلاقات الدولية؟

2- ما هي المسئوليات السياسية والأعباء الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية تجاه ظاهرة التغير المناخي؟

3- ما هي الابعاد السياسية لظاهرة التغير المناخي؟

- **أهمية الدراسة**

ترجع الأهمية النظرية للدراسة وتبرز قيمتها في أنها تأتي فى هذا التوقيت الذي تشغل التغيرات المناخية وتأثيراتها الحالية والمتوقعة الشغل الشاغل للعالم بأسره، وفى محاولة لإكتشاف بعداً جديداً للصراعات بين الدول وهو البعد البيئي، كما أن لازالت هناك ندرة نسبية في تلك الدراسات التي تناولت البُعد السياسي لظاهرة التغيرات المناخية؛ إذ تنصب معظم اهتمامات الكتابات البحثية حول تلك الظاهرة على الجوانب الاقتصادية، ومن ناحية أخرى تُعد الدول النامية على وجه العموم ودول القارة الأفريقية على وجه الخصوص ضمن أكثر دول العالم تأثرًا بتلك الظاهرة.

أمّا بالنسبة إلى الأهمية العلمية للدراسة، فتتمثل في بيان طبيعة التغيرات المناخية وأسبابها وآثارها خاصةً من الناحية السياسية، وتأثيرها على نشوب الصراعات الداخلية الأمر الذي يمكن من فهم طبيعة هذه الصراعات وتعزيز فرص تسويتها، كذلك محاولة التوصل إلى سياسات المواجهة المثلى للتغيرات المناخية.

- **منهج الدراسة**

لقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على المنهج الوصفي، والذي يمثل أسلوبًا من أساليب التحليل القائم على المعلومات الكافية حول ظاهرة أو موضوع معين، كما اعتمدت الدراسة أيضًا على المنهج التاريخي، حصر الحقائق التاريخية وربطها بالحاضر بالإضافة إلى محاولة التنبؤ بما قد يحدث مستقبلًا.

- **تقسيم الدراسة**

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: التغير المناخي من منظور العلاقات الدولية

المحور الثاني: المسئوليات السياسية والأعباء الاقتصادية للدول تجاه ظاهرة التغير المناخي

المحور الثالث: الآثار السياسية لظاهرة التغير المناخي

المحور الأول: التغير المناخي من منظور العلاقات الدولية

تنشط الدراسات شبه العلمية والعلمية ومنظمات الامم المتحدة والهيئات الحكومية وغير الحكومية المكلفة رسميًّا أو بشكل غير رسمي لدراسة ومتابعة موضوع التغير المناخي في كافة دول العالم؛ للتأكيد على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مؤشرات أو أدلة التغير المناخي للأرض مستندين على آليات الاحتباس الحراري المولدة للإحماء الحراري العام للغلاف الجوي للأرض مع زيادة نسب معدلات غازات الدفيئة،وحسب آراء بعض الباحثين فقد ظهر للانحباس الحراري العام نتائج واضحة تكمن في تزايد معاملات الحمضية في مياه البحار والمحيطات، تراجع الجليد والألسنة الجليدية ارتفاع مستوى البحار والمحيطات؛ وبناءً على ذلك سيتم تقسيم هذا المحور على النحو التالي:

أولًا: مفهوم ظاهرة التغير المناخي وبداية الاهتمام بها

لقد أوضح العالم السويدي سفنت أرهنياس Svante Arrhenius عام 1896 للمرة الأولى أن حرق الفحم والبترول يزيد من كمية غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو، وبهذا فهو يزيد من ارتفاع حرارة الجو، وفي عام 1963 اكتشف الباحثون أن ثاني أكسيد الكربون تزداد كميته عامًّا بعد عام، وذلك من خلال القيام بعملية قياسات بدأها العالم شارليز كيلينغ Charles Keelingفي الولايات المتحدة الأمريكية عام 1958[1].

يرجع الاهتمام بموضوع البيئة إلى ظاهرة نفوق الأسماك التي حدثت عامي 1967 و1968، وذلك في العديد من بحيرات الدول الإسكندنافية (النرويج، السويد، الدنمارك)؛ وذلك بسبب غازات ثاني أكسيد الكبريت والنيتروجين المُنبعثة من المصانع في كل من ألمانيا وانجلترا؛ لذلك دعت العديد من الدول إلى عقد مؤتمر دولي للبيئة عُرِف لاحقًّا باسم "مؤتمر ستوكهولم" سنة 1972، كما شهدت تلك الفترة زيادة الجهود الدولية حول موضوع التلوث وضرورة المحافظة على البيئة، وذلك بعد صدور كتاب الربيع

1- بينر نويل، ماثيوباترسون. ترجمة منير الجنزوري: "**رأسمالية المناخ: ارتفاع حرارة الأرض وتحول الاقتصاد العالمي**"،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014)، ص 29

الصامت(Silent Spring) للمؤلفة راشيل كارسون، والتي حذرت فيه من استخدام المبيدات الكيميائية الصناعية للقضاء على الآفات الزراعية، كما دعت فيه إلى ضرورة احترام النظام الإيكولوجي حفاظًا على صحة الإنسان والبيئة، وقد زاد الاهتمام العالمي مرة أخرى بقضية البيئة بعد أن تم اكتشاف ثقب طبقة الأوزون سنة 1974، وذلك بعد أن تم نشر بحث من قِبل العالمين رولاند ومولينا من جامعة بركليتُشير نتائجه إلى أن الغازاتالمُستخدمّة في التكييف والتبريد تصعد إلى طبقات الجو العُليّا، وتُحدِث خللًا في طبقة الأوزون، وعلي أثر ذلك تم إبرام اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون عام 1985، تلاها حدوث "كارثة تشرنوبيل" عام 1986، وتوقيع برتوكول مونتربال عام 1987، الذي يحظر استخدام المواد الكيميائية للحفاظ على طبقة الأوزون. وصدر في نفس العام تقرير الأمم المتحدة للبيئة والتنمية تحت عنوان: "مستقبلنا المشترك" المعروف بتقرير برونتلاند (The Bundland Report) سنة 1987[1].

وفي عام 1992، تم توقيع اتفاقية الأمم المتحدة الإطاريّة بشأن تغير المناخ، والتي نصت على ضرورة تثبيت تركيزات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي، وأعقبها توقيع اتفاقية كيوتو عام 1997، والذي اعتبر الخطوة التنفيذية الأولى لاتفاقية عام 1992، وفي عام 2002 انعقد "مؤتمر جوهانسبورغ" بجنوب أفريقيا، والذي انبثق عنه خطة عمل تضمنت أحكامًا تُعطى مجموعة من الأنشطة والتدابير التي يتعين اتحادها من أجل تحقيق التنمية، وقرارات تتعلق بالمياه والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي، وبعد عشرة أعوام دعيت الدول إلى "مؤتمر التغيرات المناخية بقطر عام 2012، الذي توصل إلى تمديد العمل "ببروتوكول كيوتو" حتى عام 2020، ثم أعقبه "قمة باريس" عام 2015، وقد صدر عنها اتفاق باريس" الذي يهدف إلى الحد يشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، والحد من زيادة درجة الحرارة العالمية في هذا القرن إلى درجتين مئويتين مع السعي إلى الحد من الزيادة إلى 1.5 درجة،وأعقبها

1- المركز العالمي لدراسات العمل الخيري: "**التغير المناخي: المظاهر والآثار وسيناريوهات الحل**" (الكويت: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، 2023)، ص 7

مؤتمر "غلاسكو للمناخ" في المملكة المتحدة عام 2021،والذي أكد على ضرورة الالتزام باتفاق باريس، والتخلص التدريجي من طاقة الفحم ودعم الوقود الأحفوري غير الفعال، ثم قمة شرم الشيخ(COP 27) في جمهورية مصر العربية عام 2022، وكان الهدف منها تخفيف انبعاث الغازات الدفيئة، ومساعدة الدول علي التكيف مع تغير المناخ وزيادة التمويل لمكافحة التغير المناخي، كل هذه المؤتمرات والاتفاقيات العالمية جاءت لدراسة المشكلات البيئية والتغيرات المناخية المتنامية على المستوي العالمي، ثم قمة دبي (COP28)، والتي عُقدت في أواخر عام 2023[1].

وبشكلٍ عام يُعرف المناخ على أنه الطقس المعتاد خلال فترة زمنية معينة في مكان ما تكون بين عدة أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين، ويُمكن اعتبار الفترة التقليدية هي ٣٠ عامًا، ويشمل مصطلح المناخ أنماط كل من درجات الحرارة، والرطوبة، وهطول الأمطار، والرياح. وتنبغي الإشارة هنا إلى أن اختلاف المواسم والأنماط المُناخيّة يلعب دورًا محوريًا في عملية تشكيل الأنظمّة الطبيعية، وأيضًا الاقتصادات والثقافات البشرية التي يتم الاعتماد عليها[2].

أمّا عن مصطلح "التغير المناخي"، فقد تردد كثيرًا في العقود الأخيرة؛ لارتباطه بالعديد من الكوارث التي تزايدت في حدتها ومجال تدميرها على امتداد مساحات جغرافية شاسعة، وبشكل متكرر ومأساوي، ولقد أخذت هذه الظاهرة حيزًا كبيرًا من النقاش الدائر ضمن الأوساط العلمية، وجرى طرحها بقوة على الساحة السياسية وأصبحت محل جدل العديد من الدول الكبرى، لذلك قامت العديد من الهيئات والمنظمات الدوليّة بوضع تعريفًا لممصطلح التغير المناخي[3].

1- سمية أوشن: "التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الإنساني: الهجرة والنزوح أنموذجًا"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** (الجزائر: قارة وليد، العدد 34، 2020) ، ص ص 27 – 28

2- حوراء أحمد سيد: "التغير المناخي أسبابه ونتائجه"، **المجلة الأكاديمية للابحاث والنشر العلمي** (الكويت: د.ن، الإصدار الخامس، 2019)، ص 2

3- سليم الحمداني: "التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية** (الجزائر: المنصة العلمية الجزائرية، العدد 24، 2018)، ص 31

ولقد عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(IPCC) التغير المناخي بأنه: "تغير في خصائص المناخ تدوم لفترة طويلة عادة لعقود أو أكثر، سواء كان ذلك نتيجة للتغيرات الطبيعية أو الناجمة عن النشاط البشري[1].

أمّا اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (United Nation Framework Convention on Climate Change) (UNFCCC) على أنه: "تغير في المناخ يعزي بصورة مباشرة أو غير مباشرة الي النشاط البشري والذي يفضي الي تغير في تكوين الغلاف الجوي للأرض"[2].

أمّا فريق العمل الحكومي الدولي لتغير المناخ (GIEC)، فقد عرف التغير المناخي على أنه: "كل أشكال التغيرات التي يمكن التعبير عنها بوصف إحصائي، والتي ممكن أن تستمر لعقود متوالية الناتجة عن النشاط الإنساني، أو الناتجة عن التفاعلات الداخلية لمكونات النظام المناخي"[3].

بوجه عام يقصد بتغير المناخ:" تلك التغيرات التي تحدث في حالات المناخ كالحرارة، البرودة، ومعدل التساقط وغيرها، والتي من شأنهاإحداث آثار سلبية بمختلف الأنظمة البيئية والاقتصادية، وحتى السياسية بما تخلقه من صراعات"[4]،كمايُمكن تعريفه أيضًا على أنه "تلك التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، التي تحدث نتيجة زيادة نسبة تركيز غازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان

1- UN International Strategy for Disaster Reduction: **"Climate Change and Disaster Risk Reduction"** (Geneva: United Nations, 2008), p. 1

2-United Nations: **"United Nations Framework Convention On Climate Change"** (Geneva: United Nations, 1992), p.7

3- منى طواهرية:"التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا**(الجزائر: المنصة العلمية الجزائرية، المجلد 16، العدد 22، 2020)، ص 352

4- المرجع السابق، ص 353

وأكسيد النيتروز وبخار الماء، الناجمة عن الأنشطة البشرية الضارة بالبيئة، والتي تفضي الي كوارث طبيعية مثل الجفاف والفيضانات والأعاصير والحرائق وغيرها[1].

ثانيًا: تداخل العلم والسياسة في ظاهرة التغير المناخي "المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية"

تحظى قضايا البيئة في العلاقات الدولية الراهنة باهتمام أكاديمي ودولي كبير؛ نظرًا لأهميّة وخطورة المشكلات البيئية منذ ستينيات وسعينيات القرن الماضي، فمن ناحية تعتبر المشكلات البيئية مشكلات مشتركة بين كل الدول مثل قضايا التلوث، والتصحر، واتساع طبقة الأوزون. ومن ناحية أخرى تطرح العديد من القضايا البيئية تحديات قد تتحول إلى أزمات في إطار التفاعلات الدولية مثل مشكلات ندرة المياه والأنهار المشتركة. وعلى الرغم من ذلك لم تلقى المشكلات البيئية حيزًا كبيرًا في التنظير الدولي قبل بداية السبعينيات من القرن المنصرم كالذي كانت تشغله ظاهرة التعاون الدولي عند الليبراليين أو الصراع الدولي عند الواقعيين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى لم تكن مطروحة للنقاش بين الساسة المعنيين بصنع القرار الخارجي داخل الدول باعتبارها موضوعًا لا يرتقي لمستوى السياسات العُليّا.

من الناحية التاريخية، لم تجذب قضايا تغير المناخ اهتمام السياسيين بشكلٍ كبير إلا في ثمانينات القرن الماضي، حينما لوحظ ارتفاع درجات الحرارة في أمريكا لدرجات غير مسبوقة، بالإضافة إلى مساهمة التغير المناخي في توقف بعض الحروب وانخفاض وتيرة الثورات الشعبية؛ ومن هنا بدأ اهتمام السياسيين بقضية التغير المناخي[2]، كما تزامن مع هذا الاهتمام زيادة قوى الضغط من الأحزاب والمنظمات

1- سامي جاد عبدالرحمن واصل: "التعاون الدولي في مواجهه ظاهرة التغير المناخي"، **المجلة القانونية**(الخرطوم:جامعة القاهرة، كلية الحقوق – فرع الخرطوم،المجلد 14، العدد 3، 2022) ، ص 719

2- عهود اللامي: "التغير المناخي من العلم إلى دهاليز السياسة"، **تقرير خاص** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019)، ص 6

المهتمة بالبيئة إلى عقد اتفاقية كيوتو عام ١٩٩٧، وهي معاهدة دولية تنص على التزامات قانونية للحد من انبعاث عدد مُعين من الغازات التي تنتجها الدول الصناعية، والتي تتسبب بشكل كبير في تغير المناخ، وبناء على هذه الاتفاقية، قامت ٣٨ دولة خلال الفترة (2008 – 2012) تخفيض انبعاثات الغازات، ولكن بنسب مختلفة من دولة لأخرى، وقد شملت هذه الانخفاضات ستة غازات مُحددة هي: (ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروجين، وثلاث مركبات فلورية)[1].

ورغم دخول اتفاقية كيوتو حيز التنفيذ، إلا أن خلافًاقد حدث بين مجموعتين في الاتفاقية، هما: أمريكا وروسيا واليابان وكندا من جهة، ودول أوربا من جهة أخرى، حول المرونة في تخفيض الانبعاثات الحرارية، وقد تمثل اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية في عهد بوش الابن أن البنود التي وضعتها الاتفاقية تضر بالاقتصاد الأمريكي، وعدم تحديد الانبعاثات من الدول النامية؛ ومن ثم كان صعبًا على الولايات المتحدة أن تُقدم تنازلات لخفض الانبعاثات في الوقت الذي ترى فيه دولًا مثل الصين والهند لا تقدم أي تنازل لخفض نسب الانبعاثات بسبب تأجيل الهند والصين التزاماتها لوقت لاحق؛ لذلك قام الرئيس الأمركي بوش الأبن بطرح مُقاربات بديلة تتمثل في زيادة الدعم للبحث العلمي حول تغير المناخ، ورفع الحوافز الضريبية للطاقة البديلة المتجددة والمركبات عالية الكفاءة والعديد من البرامج لتشجيع رجال الأعمال على الخفض التطوعي للانبعاثات[2].

وعلى الرغم من زيادة الوعي بالمشكلات البيئية؛ إلا أنه نتيجة لاختلاف الأهداف والقواعد بين المجال العلمي والسياسي؛ تولد تصادم وتجاذب بين الجانبين؛ ومن ثم جعلت بعض الأحزاب البيئة ساحتها ومنبرها السياسي، وأخذت تُضخِم الحقائق لمصلحتها، وفي المُقابل تهوين خصومهم من المشكلات البيئية لخدمة مصالحهم،

1- Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change, P.4https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf

2- اندرو دسلر وآخرون، ترجمة عبد المقصود عبد الكريم: "**تغير المناخ العالمي بين العلم والسياسة**" (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014)، ص 62

فضلًا عن قيام بعض السياسيين بتبني التخويف من استخدام الوقود العضوي والفحم والبترول والغاز الطبيعي لفتح الأسواق وزيادة الطلب على الاستثمار في الحلول البديلة، وقد وصل حدة الخلاف إلى أن بات الاهتمام بتغير المناخ والتحذير من نتائجه تحول إلى ما يشبه الأيدولوجيا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصل الأمر إلى انتقال قضية التغير المناخي من كونها محصورة بين الأحزاب السياسية إلى مستوى أكبر بين الدول خاصة الدول الصناعية والدول النامية[1].

لقد أصبحت ظاهرة التغير المناخي مشكلة عالمية تهم جميع دول العالم؛ حيث تُمثِل تحديًا كبيرًا يواجه البشرية جمعاء، كما تمر دهاليز السياسة الدولية حاليًا بالعديد من التوترات المتنامية،والتي تتجه نحو تشكيل صراعات جديدة متعددة الأقطاب للحصول على أكبر قدر من الموارد التي يلعب فيها المناخ دورًا كبيرًا؛ ويرجع ذلك إلى أن التغير المناخي ينطوي على العديد من التأثيرات المباشرة على العوامل الاقتصادية[2]، كما يُشكل تغير المناخ تهديدًا أمنيًا لكافة البلدان خاصةً وأن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل الأمن الاقتصادي والبيئي والإنساني، ولم يُعد قاصرًا على مفهوم الأمن العسكري فقط، كما أن الدول النامية هي الأكثر تعرضًا للمُعاناة من تغير المناخ، إذ تُشير التقديرات إلى أن الدول النامية سوف تتحمل حوالي من 75% إلى 80% من تكاليف الأضرار الناجمة عن التغيرات المناخية[3].

بالإضافة إلى ما سبق، فهناك بُعد لإدارة التغير المناخي مُرتبط بالسياسة الخارجية؛ حيث تخضع الدول للتدقيق الدولي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التغير المناخي[4]؛ حيث يُشكل التغير المناخي خطرًا على السلام والاستقرار، وسوف تزداد

1- عهود اللامي، **مرجع سبق ذكره**، ص 8

2- هشام بشير: "الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية لظاهرة التغيرات المناخية"، **مجلة آفاق عربية وإقليمية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 11، 2022)، ص 80

3- روزينا بريام وآخرون، مترجم: "تقرير عن التنمية في العالم 2010 (التنمية وتغير المناخ)"، **تقرير دولي** (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010)، ص 5

4- مي محمود: **التغير المناخي والتلوث البيئي في الخليج**، معهد الخليج العربية في واشنطن، 2017: https://agsiw.org/ar/weathering-climate-change-gulf-ar/

أهمية البُعد الأمني للتغير المناخي في السنوات والعقود القادمة، ويجب النظر في التغير المناخي وعواقبه عن كثب في جميع أعمال تحقيق الاستقرار والرعاية عقب النزاعات والمساعدات الإنسانية، ولا شك أن هذا ينطبق بشكل خاص في المناطق التي نشبت فيها النزاعات المُسلِحة بالفعل، وسوف يستمر اشتعال النزاعات حول المشاركة السياسية والاقتصادية نتيجة لتضاؤل الموارد في العديد من مناطق العالم إذا لم تدرج بعثات السلام وتحقيق الاستقرار التابعة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة التنبؤات المناخية على جدول أعمالها[1].

يحوي التغير المناخي في طياته تغيرات جيوسياسية؛ حيث تُهدد استراتيجيات تقليل الانبعاثات نفوذ الدول المُصدرة للطاقة؛ وهو ما يُزيد من خطر حدوث أزمات مُستقبليّة في البُلدان المُصدرّة للطاقة اليوم[2]، كما أن التغيرات المناخية ترتبط بشكلٍ وثيق بحقوق الإنسان، وبحقه في أن يتمتع بمُناخ نظيف وسليم؛ إذ توجد علاقة جدليّة بين الإنسان والمناخ تأثيرًا وتأثرًا؛ فكلما ارتفعت أو انخفضت معدلات درجات الحرارة، ازداد تأثيرها في حياة الإنسان ونشاطه، وذلك لما تُحدِثه من اختلاف في الضغط الجوي؛ وهو ما يؤثر بشكلٍ كبير في حياة الإنسان وصحته، فضلًا عن مساسه ببعض الحقوق الأخرى[3].

ثانيًا: المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية

شهد العالم تسارعًا في معدلات الإنتاج والاستخدام للموارد الموجودة في الطبيعة منذ الثورة الصناعية، ومن هنا بدأ التطور في وسائل الإنتاج، بهدف زيادة الإنتاج وإشباع أكبر قدر مُمكن من الحاجات الإنسانية، وهو هدف أساسي من أهداف علم الاقتصاد وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي، فضلًا عن ظهور منافسة شرسة بين المنتجين

1- المركز الألماني للإعلام: **تقرير وزارة الخارجية الألمانية بشأن المناخ**، المركز الألماني للإعلام التابع لوزارة الخارجية الألمانية ، 2020: https://almania.diplo.de/ardz-ar/

2- هشام بشير، **مرجع سبق ذكره**، ص 82

3- أحمد حميد البدري: "**الحماية الدولية للمناخ في اطار التنمية المستدامة**"(بغداد: انكي للنشر والتوزيع، ط1، 2021)، ص 89

لتصريف المنتجات والحصول على المواد الأوليّة، وقد أدت هذه الأنشطة إلى الإخلال بالنظام الايكولوجي (البيئي)، وعدم قدرة كوكب الأرض على امتصاص ما ينتج عن هذه العمليات، وفي ظل هذه التداعيات بدأ الاهتمام الدولي بظاهرة التغير المناخي للحد من تداعياتها وكان هذا الاهتمام على جانبين: الأول على مستوى التنظير في حقل العلاقات الدولية متمثلًا بالمقاربة الخضراء والثاني تمثل بالجهود التي قادتها الأمم المتحدة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي[1].

على الرغم من أن الاهتمام بالمناخ وظواهره يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن البحث والتفكير العلمي بالمناخ يعود إلىأبعد من ذلك زمنيًا؛ إذ تأسست عام 1906 مجلة علم الجليد للبحث في عصور الجليد وتاريخ المناخ بواسطة العالِم الجيولوجي الألماني "ادوارد برانكر" تحت رعاية لجنة علم الجليد الدولية، وقد اعتبر برانكر أن التغيرات المناخية مُمكنة الحدوث، ومن المحتمل أن تعود لأسباب بشرية[2].

منذ عقد الستينيات من القرن الماضي، وسط هذه التداعيات والمخاوف من ظاهرة التغير المناخي، ظهرت محاولات فكريّة فيما بات يُعرف بالمقاربة الخضراء في العلاقات الدولية في محاولة لإيجاد صيغ وحلول لهذه الأزمة التي قد تؤدي إلى وقوع كارثة اذا استمرت الأنشطة البشرية في نهجها المتصاعد[3].

ظهرت المقاربة الخضراء كإحدى المقاربات النظرية في إطار المدرسة النقدية في تحليل وتفسير العلاقات الدولية، وحاولت إظهار ما يُمكن تسميته بالجهل البيئي

1- علاء عبد الوهاب عبد العزيز: "ظاهرة التغير المناخي وانعكاساتها الاقتصادية على دول الجنوب"، **مجلة كلية الإمام الكاظم** (بغداد: المجلد 7، العدد 3، 2023)، ص 159

2-وورد وآخرون، ترجمة سعيد منتاق "**البيئة تاريخ الفكرة**"(الكويت: سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023) ، ص ص 131-132

3- محمد شادي: (2022): " إشكاليات نمو النموذج الأخضر في الاقتصاد العالمي"، **مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية**(القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 228، 2022)، ص 19.

ومحاولة تركيز الجهود في معالجة الاختلالات البيئية الناتجة عن التغيرات المناخية، وعلى الرغم من ظهور هذه المقاربة في ستينيات القرن الماضي، إلا أن إسهاماتها الهامّة لم تظهر إلا في بداية عقد التسعينيات[1]، وقد اقترن ظهور هذه بانتقاد النظريتين الرأسمالية والماركسية؛ حيث ترى المقاربة الخضراء أن كلا النظريتان أسهمت بالأضرار بالنظام البيئي وانتجت بداية ظاهرة التغير المناخي من خلال التركيز على زيادة الإنتاج، واستغلال الموارد الطبيعية انطلاقًا من ما أطلقوا عليه تسمية وفرة القرن" والتي تعني أن الموارد الطبيعية المتوفرة تستطيع أن تدعم النمو الاقتصادي، وأن النمو المتزايد المُقترن بالتقدم التكنولوجي مرغوب به بشكل كبير، ولا يُمكن التخلي عنه؛ ومن ثم شجعت النظريتان على الاستغلال البشري للطبيعة ومواردها دون التركيز على التكاليف التي سيتحملها النظام البيئي[2].

وفي الوقت نفسه، اختلفت المقاربة الخضراء مع النظريات التقليدية في العلاقات الدولية في ثلاثة أمور، أولها: أن النظريات التقليدية كالواقعية والليبرالية تنظر إلى قضايا البيئة باعتبارها مجال جديد من القضايا لا يرتقي أن يكون محورًا أساسيًّا في العلاقات الدوليّة؛ حيث صنفت هذه النظريات القضايا البيئية باعتبارها من القضايا الدُنيا. وثانيها: أن النظريات التقليدية لم تقم بطرح أُطر تحليلية للتعامل مع القضايا البيئية. وثالثها: أن النظريات التقليدية لمتشارك في أي تنظير أخلاقي أو معياري يتبنى هذا النوع من القضايا، ولكن في المقابل بينت المقاربة الخضراء هذا البعد المعياري وطرحت تفسيرات وتأويلات مثل العدالة المناخية، والتي مفاداها محاولة تطبيق مبادئ العدالة الاجتماعية في إطار تحليل قضايا البيئة والأمن البيئي[3].

1- دان تيم، وآخرون، ترجمة ديما الخضراء: "**نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016) ، ص 606

2- المرجع السابق، ص 611

3- رانيا حسين خفاجة: "رؤية تأصيلية للمقاربة الخضراء في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 228، 2022)، ص5

أسفرت محاولات المقاربة الخضراء تحفيزًا واضحًا للاهتمام بقضايا البيئة والمناخ من خلال التأكيد على التداعيات التي تحتمل الخطورة على استمرار الحياة على كوكب الأرض؛ الأمر الذي جعلبعض المفكرين اعتبار هذه القضايا من بين القضايا الأمنية التي لها إحدى الأبعاد الأمنيّة للأمن القومي للدولة[1].

مما تقدم، يُمكن القول بأن المقاربة الخضراء نجحت الى حد ما في إثراء حقل العلاقات الدولية بمعايير جديدة للتحليل خاصةً في إطار معالجة ظواهر ذات تأثير هام في التفاعلات الدولية، إلا أنها لم تحظى باهتمام واسع من قِبل النظريات الأخرى، كما أيقظت تلك المقاربة صانعي القرار على المستوى الدولي بضرورة الاهتمام بظاهرة التغير المناخي وتداعياتها، وبالإضافة إلى ما سبق أتاحت المقاربة الخضراء الفرصة لدول الجنوب لتحقيق طموحها المشروع في رفع مستوى معيشة مواطنيها ومساعدتها في بناء قدراتها للتصدي للتحول البيئي والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي مع رفض منظري هذه المقاربة محاولة فرض أي سياسات معينة على دول الجنوب، وأن التصدي ومعالجة القضايا المناخية والبيئية ينبغي أن يكون من خلال التعاون بين الدول المتقدمة ودول الجنوب في التعامل مع التحولات البيئية والمناخية، فضلًا عن اعتراف تلك المقاربة بأحقية الدول الأقل نموًا في إيجاد وبناء سياساتها الخضراء بما يتوافق مع خصوصياتها وواقعها الاقتصادي[2].

المحور الثاني: المسئوليات السياسية والأعباء الاقتصادية للدول تجاه ظاهرة التغير المناخي

يُمثل مبدأ المسئوليات المشتركة للدول ركيزة من ركائز نظام التعامل مع تغير المناخ؛ حيث يؤكد هذا المبدأ على أن المسئوليات المشتركة لحماية البيئة يقع على

1- شادي عبد الوهابمنصور: "جدال الامن البيئي بين المنظورات النقدية والتقليدية"، **مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية**(القاهرة: مؤسسة الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 228، 2022)، ص 10

2- رانيا حسين خفاجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 8

عاتق جميع الدول، حتى وإن اختلفت أعباء الدول باختلاف مساهماتها في التدهور البيئي وتفاوت قدراتها التكنولوجية والمالية، وهو ما تدعو اتفاقية الأمم المتحدة الإطاريّة المتعلقة بتغير المناخ إليها؛ حيث تُقر تلك الاتفاقية بأن إجراءات مواجهة ظاهرة التغير المناخي ينبغي أن يكون قوامها الإنصاف وفقًا للمسئوليات المشتركة للدول، كما يفرض ميثاق الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرهما من صكوك حقوق الإنسان على الدول أن تتقاسم الموارد والمعارف والتكنولوجيا اللازمة للتصدي لتغير المناخ، ولا سيما مع الدول الأكثر تضرراً منه، ومن شأن ذلك أن يسهم في تحقيق طفرة في التكنولوجيا في العالم النامي، ممهداً السبيل لمسارات إنمائية تقلل الانبعاثات وتعزز القدرة على الصمود.

أولًا: المسئوليات السياسية للدول تجاه قضية التغير المناخي

تتجه معظم الأدبيات التي تتناول سياسات مواجهة تأثيرات تغير المناخ إلى التركيز على تجارب وسياسات دول الشمال والدول المتقدمة، مثل: الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى بعض دول الجنوب مثل الصين والهند، وبعض الدول الأسيوية الآخرى، وتؤكد نجاح هذه الدول في التعامل مع تأثيرات تغير المناخ حيث تتبع سياسات جادة للحد من آثاره السلبية[1].

اتسمت سياسة الولايات المتحدة الخاصة بتغير المناخ في أواخر التسعينيات وأوائل الألفينيات وحتى نهاية إدارة بوش بالتراجع الشديد، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة من أهم المنتجين للغازات الدفيئة في العالم، فإنها تأخرت في التوقيع على الاتفاقيات الدولية الرائدة لمواجهة تغير المناخ والحد من آثاره الضارة. وبدءا من إدارة أوباما، بدا هناك تحول في السياسة الأمريكية المتعلقة بالمناخ، وزاد الاهتمام بمواجهة تأثيراته السلبية، والعمل على الحد منها[2].

1- زينب مجدي: "تغير المناخ في الدول العربية: الآثار والسياسات"، **المجلة الدولية للسياسات العامة** (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المجلد 2، العدد 4، 2023)، ص 96

2- Samiksha Nair: "U.S. climate change policy: A new chance for leadership", **Connections** (N.C: Partnership for Peace Consortium of

ثم شهد اهتمام الولايات المتحدة بقضية المناخ تراجعا ملحوظا في ظل إدارة ترامب، الذي أكد في خطبه أن الحديث عن تغير المناخ والاحتباس الحراري هراء، وأن الولايات المتحدة يجب أن تنسحب من اتفاقية باريس للمناخ، التي تلزم الدول بخفض انبعاثات الكربون، لأن ذلك يعرقل نمو الصناعات في الولايات المتحدة[1].

وفي ظل إدارة بايدن، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج مواجهة تغير المناخ ضمن السبع أولويات العليا للسياسة الأمريكية، وقادت الحكومة الأمريكية آنذاك الشركات والمصانع الأمريكية نحو ثورة الطاقة النظيفة، كما سعت الإدارة الأمريكية إلى إشراك الحكومة الفيدرالية بأكملها في سياسات مكافحة تغير المناخ من خلال إنشاء مجموعات عمل مشتركة بين الوكالات وفرق عمل وطنية معنية بالمناخ، حيث أكد الرئيس بايدن أن سياسات إنتاج الطاقة النظيفة وتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري مسئولية الجميع، ولا يجب أن تقتصر على وكالات فردية؛ حيث تهدف الولايات المتحدة إلى الوصول لصافي انبعاثات صفري قبل عام 2050[2].

أما الاتحاد الأوروبي، فقد أعطى الأولوية لأمن المناخ، واتخذ سياسات جادة لمواجهة آثار تغير المناخ حيث التزم باتفاقية باريس لخفض انبعاثات الكربون، وقام بتطوير استراتيجيات الأمن المناخي التي تعالج الآثار الاستراتيجية والسياسية لتغير المناخ[3]، وحاول اتخاذ العديد من الإجراءات التي تؤدي لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة مثل السياسة الخضراء والتحول المناخي. وعلى الرغم من ذلك تواجه سياساته صعوبات عديدة، أهمها عدم التنسيق بين سياسات الاتحاد وسياسات الدول المكونة له.

Defense Academies and Security Studies Institutes Vol. 8, No. 4, 2009), P. 25

1- Robert Black: **"Climate change: Trump's foreign policies are better than they see**. (Council on Foreign Relations, Vol. 49, 2019), P. 18

2- Murphy Sabine: **"What's next for the United States? Part 2: Climate change and energy supply. Konrad Adenauer Stiftung Office"** (Washington DC: N.P, 2021), p.1

3- RichardYoungs: **"Climate change and EU security policy: An unmet challenge",** (N.C: Carnegie, 2014), p. 11

وتجاهل الاتحاد للآثار الاجتماعية للإجراءات التي يقوم بها، فعلى سبيل المثال، قامت فرنسا بزيادة الضرائب على الوقود، دون تعويض عن طريق تخفيض الضرائب الأخرى لسكان الريف الفقراء، وكانت النتيجة حركة السترات الصفراء التي احتجت على هذه الإجراءات[1].

وفي الصين، شهدت قضايا المناخ اهتماما ملحوظا بدءًا من عام 2015، حيث خفضت الصين من استهلاكها من الفحم بشكل كبير، كما قامت بتغيير نمط النشاط الاقتصادي، واستراتيجية الحكومة وسياساتها من أجل تخفيف الآثار السلبية لتغير المناخ، فقامت الحكومة بضخ مزيد من الاستثمارات في الطاقةالمتجددة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة[2].

بالنسبة للهند، فقد اتبعت خطة عمل وطنية لمواجهة تغير المناخ، والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة من خلال زيادة نشر الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وتعزيز تكنولوجيا الطاقة النووية، والاعتماد على الطاقة المتجددة، وإعادة تدوير النفايات، كما أقامت شراكة مع دول آسيا والمحيط الهادي منذ عام2006 في مشروعات التنمية النظيفة والمناخ والاقتصاد المستدامة للحد من تلوث الهواء، ولمواجهة آثارتغير المناخ، أمّا دول الأسيان فاتبعت سياسات تكيف مع آثار تغير المناخ، والمتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة ونقص الأراضي الصالحة للزراعة، وزيادة الحموضة في المحيطات، بالإضافة إلى التهديدات التي تواجه التنوع البيولوجى في المنطقة، هذا وقد تعاونت دول الآسيان لمواجهة تغير المناخ من خلال خطط العمل المشتركة وتفعيل التعاون الاقليمى، والتركيز على تقليل انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تحسين كفاءة الطاقة وتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، والبحث عن مصادر تمويل لتنفيذ مشروعات التكيف والتخفيف، ويمكن تصنيف دول الأسيان لثلاث فئات وفقًا لسياسات التكيف التي

1- Heather Grabbe & Others: **"The Makings of An Effective EU Climate Policy"** (N.C: Carnegie Endowment for International Peace, 2019), p.2

2- Ligang Song & Others: China's New Sources of Economic Growth, ANU Press, https://www.jstor.org/stable/j.ct1rrd7n9.25

تتبعها، الفئة الأولى دولتي الفلبين وفيتنام، حيث تري الدولتان ان الحاجة ملحة للتكيف، والفئة الثانية وهم يتبعون أساليب جديدة للتكيف مثل كمبوديا واندونيسيا وميانمار، أمّا الفئة الثالثة، وهم الأقل تضررًا من تغير المناخ، ويشعرون بالرضا عن أدائهم، مثل لاوس وماليزيا وتايلاند[1].

ثانيًا: الأعباء الاقتصادية على الدول النامية عند مواجهة ظاهرة التغير المناخي

على الرغم من أن الدول النامية ليست هي المتسبب الرئيسي في التغيرات المناخية التي يشهدها العالم الآن، إلا أنه أصبح لِزمًا عليها أن تُبذل الكثير من الجهود للتصدي لتلك التداعيات، ولكن في الوقت نفسه سيُحملها ذلك العديد من الأعباء الاقتصادية؛ كونها ستحتاج إلى الموارد المالية والتكنولوجيا اللازمة لها؛ لكي تتمكن منالمُضي قُدمًا في سبيل الإنتاج منخفض الانبعاثات، وتوفير الدعم للفئات المتضررة من التغيرات المناخية وغيرها من الأعباء، وفيما يلي أبرز تلك التحديات[2]:

- **النمو الاقتصادي:** يُمثل تغير المناخ تحديًا للنمو الاقتصادي في الدول النامية؛لأنها سوف يتعين عليها إيجاد مسارات منخفضة الكربون من أجل تحقيق النمو المُستدام، وهو أمر صعب التحقق في ظل اعتماد الكثير من الدول النامية على النفط كمصدر للدخل، واعتماد البعض الآخر عليه في التصنيع والنقل؛مما يوجه بضرورة إدخال العديد من التغيرات في عمليات الإنتاج، بالإضافة إلى تغيير مصادر الطاقة المُستخدمّة، والتكنولوجيا التي يتم الاعتماد عليها في التصنيع، فضلًا عن ضرورة تغيير العمالة التي تفتقر للمهارات والخبرات اللازمة للتصنيع الأخضر؛ وهو ما سيؤثر عليها سلبًا.

1- زينب مجدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97

2- ريم عبد المجيد: "التغير المناخي والسياسات العامة للدول الكبرى وانعكاساتها على الدول النامية"، **مجلة رؤى مصرية** (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 82، 2021)، ص ص 20-21

- **التمويل:** تفتقر معظم إن لم يكن كل الدول النامية لمقومات التحول إلى الاقتصاد الأخضر سواء في مجال النقل، او الإنتاج، أو الطاقة؛ فعلى سبيل المثال، لا تمتلك غالبية الدول الموارد المالية اللازمة لإنشاء محطات توليد الطاقة المائية أو الشمسية أو الرياح، كما أنها لا تمتلك العمالة والخبرات اللازمة لتشغيلها، كما لا تمتلك الدول النامية القدرة على التوقف عن استخدام النفط وامتلاك سيارات كهربائية.
- **البطالة:** إن تحول كافة قطاعات الاقتصاد إلى الاقتصاد الأخضر يتطلب جملة من الخبرات والمهارات التي لا تمتلكها تلك الدول؛ وهو ما قد يؤدي إلى تسريح العديد من العمال من وظائفهم؛ مما يؤدي إلى زيادةمعدلات البطالة.
- **التبعية:** أغلب المقومات التي تحتاجها الدول النامية سواء تمويل أو تكنولوجيا أو معدات أو خبرات ستحصل عليها من الدول المتقدمة؛ كي تتمكن من التصدي للتغيرات المناخية، وإحداث تحولات في قطاعاتها لتصبح مستدامة ومنخفضة الانبعاثات، وهو ما يُزيد من تبعيتها للدول المُتقدمة التي قد تخضعها من جديد للمشروطية.

ثالثًا: الآثار الاقتصادية للسياسات البيئية في الدول المتقدمة

تسعي الدول الصناعية خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية لتبرئة الصناعات والتقليل من آثارها الضارة على البيئة، مُستغِلة في ذلك تفردها بالتقدم التقني في اختلاق أرقام وهميّة من خلال الدراسات التي تقوم بإعدادها، حتى وإن ألحق ذلك بعض الضرر على الأطراف الأخرى المشارِكة في مؤتمرات تغير المناخ؛ ومن ثم يجب الأخذ في الاعتبار بأن الدول الصناعية الكبرى لن تسعى إلى تحقيق مصالح الدول النامية، خاصةً وأن تلك الدول لم تقم ببناء تكتلات صلبة للدفاع المشترك عن حقوقها التي تضمنتها الاتفاقيات، وأيضًا لأن هذه الدول تُمثل سوقًا رائجة لمنتجات الدول الصناعية، ومخزنًا استراتيجيًا للمواد الأوليّة التي تعتمد عليها الصناعات المُتقدمّة في هذه الدول، لذلك تبذل الدول الصناعية الكبرى جهودًا كبيرة لزيادة التقدم الصناعي في العالم الصناعي وزيادة الحاجة في الدول النامية إلى صناعاتها[1].

1- ريم عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 17

ويتمثل الهدف الأساسي لوجود سياسة بيئية في ضمان إدارة البيئة الطبيعية واستخدامها بشكلٍ مُستدام، وتجنب فقدان الأصول الطبيعية، بما يساعد على تأمين الفوائد التي يحصل عليها المجتمع من البيئة كمُحرِك للنشاط الاقتصادي أو رفاهية أفراده، وعلى الرغم من اتفاق الدول سواء المتقدمة أو الناميّة على أهميّة وجود سياسة بيئية، إلا أن هناك اختلافات كبيرة حول تأثيراتها على الاقتصاد؛ حيث ينظر النهج التقليدي إلى السياسات البيئية بأنها تُمثل عبء على النشاط الاقتصادي في المديين القصير والمتوسط؛ لأنها ترفع تكاليف الإنتاج وتتطلب تغيير بعض الأدوات الموارد والتكنولوجيات المُستَخدمة فيه، أما النهج الحديث فيرى بأن السياسات البيئية جيدة التصميم يُمكن أن تؤدي إلى زيادة الأرباح والإنتاج، وفيما يلي أبرز تلك الآثار[1]:

- **معدلات الإنتاج:** تميل الدول الصناعيّة إلى تحقيق مكاسب فعليّة من السياسات البيئية الأكثر صرامة؛ إذ تتوافر لديها القدرة على إدخال تعديلات كبيرة على عملية الإنتاج باستخدام الوسائل التكنولوجية؛ فتُحسِن من إنتاجها بالشكل الذي يُساهم في تحقيق وفورات لتلك الدول؛ وبالتالي لن يتأثر حجم إنتاجها بالسلب، كما أن توسعها في الصناعات البيئية والابتكار الأخضر يُكسِبها مزايّا نسبيّة مُقارنةً بغيرها من الدول، ولكن من ناحية أخرى يُمكن أن تؤدي السياسات البيئية إلى تقليل الإنتاجية، وهو ما لوحظ في الولايات المتحدة في السبعينات، وذلك عندما بدأت في تطبيق سياسات بيئية مُشددة، ويحدث ذلك التراجع لعدة أسباب منها استبعاد الشركات ذات المستويات الأعلى إنتاجية في حال عدم امتثالها للقوانين والتشريعات البيئية، أو قد يكون غير مربح للشركات أن تستثمر في التكنولوجيات الجديدة.
- **القدرة التنافسية:** تؤثر السياسات البيئية بشكلٍ كبير على المزايا النسبية؛ حيث تميل البلدان الأكثر صرامة في المتطلبات البيئية إلى فقدان الميزة التنافسية في الأنشطة الأكثر تلويثًا للبيئة، إلا انه يُمكن تعويض هذه الخسائر من خلال مكاسب في أنشطة أخرى أقل تلويثًا، حيث يخلق توجه الدول لتصنيع المُنتجات البيئية سوق

1- المرجع السابق، ص ص 18-19

عالمي سريع التوسع، وهنا تمتلك هذه الدول مزايّا نسبيّة تزيد من قدرتها التنافسية، أي أن تأثير السياسات البيئية على القدرة التنافسية للدولة يتوقف على درجة اعتماد قطاعاتها الاقتصادية على الأصول البيئية الخاضعة للتنظيم البيئي بدرجة كبيرة.

- **النمو الاقتصادي:** افترض بورتر أن السياسات البيئية المُصممة بصورة جيدة يُمكن أن تُزيد من عمليات البحث والتطوير في تصنيع المنتجات؛ ومن ثم توفير قدر أكبر من الموارد؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي للدول وزيادة أرباح الشركات، ولكن تنبغي الإشارة هنا إلى أن الواقع العملي يشير بعدم وجود حالات كثيرة تؤكد فرضية الأثر الإيجابي للسيسات البيئة على النمو الاقتصادي.
- **الاستثمار والتجارة العالمية:** خلصت دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تأثير السياسات البيئية سلبًا على الاستثمار المحلي، وذلك عن طريق جعل عملية إنتاجها أقل تلويثًا للبيئة وأقل إصدارًا لانبعاثات الغازات الدفيئة؛ حيث أكدت الدراسة على انخفاض الاستثمار المحلي في جميع قطاعات التصنيع، ولكن في المقابل زاد الاستثمار الأجنبي من قِبل الشركات العاملة في القطاعات كثيفة الاستهلاك للطاقة وفيما يتعلق بالتجارة العالمية فلم تتأثر تدفقات التجارة عمومًا، وربما يعود ذلك إلى عدم تبني نظام تجارة بيتي عالمي حتى الآن.

المحور الثالث: الآثار السياسية لظاهرة التغير المناخي

يُعد التغير المناخي واحدًا من أبرز التحديات التي تواجه الإنسان في القرن الحادي والعشرين، وهي مشكلة عالمية طويلة الأجل، تنطوي على تفاعلات معقدة بين العوامل والظروف البيئية، وبين الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية، وتغير المناخ هو التغير الذي يحدث في المناخ العالمي أو الإقليمي بمرور الزمن، والذي يُمكن أن يحدث نتيجة لقوى طبيعية أو بشرية، ولا خلاف على أن ظاهرة التغير المناخي تؤدي إلى تهديد الأمن العالمي، إلى الحد الذي قد يصل إلى تهديد السلم والأمن الدوليين؛ ومن ثم يمكن القول بأن تغير المناخ أصبح أمرًا لا يُمكن تجاهله؛ حيث أصبح هذا التغير أشبه بخطر الحروب على البشرية، وليست أي دولة بمعزل عن ظاهرة التغير المناخي؛ حيث تُعاني العديد من الدول في الوقت الحالي من ارتفاع شديد

في درجات الحرارة، وفيضانات غير مسبوقة، وعواصف مدارية عنيفة؛ وبناءً على ذلك سوف يتم تقسيم هذا المحور على النحو التالي:

أولًا: أمننة قضية التغيرات المناخية

يرى بوزان[*]أنه يمكن إضفاء الطابع الأمني على قضية ماعن طريق اللجوء إلى سلسلة من العمليات المترابطة، بحيث تتمثل الحلقة الأولى من السلسلة في مرحلة (اللاتسييس) Non Politicization، أي أن هذه القضية لا تُعتبر قضية سياسية؛ إذ يُمكن أن تكون قضية اجتماعية، أو ثقافية، أو بيئية، أمّا الحلقة الثانيّة فتُعبِر عن عملية (التسييس) Politicization، والتي تشير إلى أن تُصبِح تلك القضية حاضرة على مائدة نقاشات السياسة العامة، لتصل في الحلقة الثالثة إلى عملية (الأمننة) Securitization، وهناتتحول القضية إلى مجال السياسة العُليّا بدلًا من مجال السياسة الدُنيا[2].

وعليه في ظل المتغيرات البيئية العالمية الناجمة عن الأنشطة البشرية أو الكوارث الطبيعية، باتت قضية التغير المناخي وعلاقتها بالأمن والنزاع الدوليين أبرز الاهتمامات الدوليّة في السنوات الأخيرة، حيث قدم خبراء البيئة طرحًا حول الترابط بين التغير المناخي والنزاعات، بوصف التغير المناخي تهديدًا للبيئة والبشرية؛ حيث لم يُعد هناك أدنى شك في اعتبارها القضية البيئية الأكثر إلحاحًا في القرن 21، والتي أضحت مرتبطة بالأمن على نحو أوجد بحوثًا تُعرف ببحوث "الأمن المناخي"، والتي هي جزء من الأمن البيئي[3].

1–*باري جوردون بوزان، هو عالم سياسي بريطاني، وهو أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد وأستاذ فخري في جامعة كوبنهاجن وجامعة جيلين، وهو من رسم نظرية مجمع الأمن الإقليمي، والتي من خلالها تم التعامل مع قضية التغيرات المناخية من منظور أمني.

2– سمرة بوسطيلة: "الأمن البيئي – مقارنة الأمن الإنساني"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013)، ص 73

3– أمينة دير: "أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في أفريقيا، دراسة حالة – دول القرن الأفريقي"،**رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خضير، 2011)، ص 40

ما ساهم أيضًا في البلورة الأمنيّة لقضية تغير المناخ هو طرحها على جدول أعمال كُبرى المنظمات الدوليّة العالميّة كالأمم المتحدة، وحتى على مستوى السياسات العامة للدول، فمعظم دول العالم وقعت على الاتفاقية الإطارية حول تغير المناخ[1]، وذلك للدرجة التي جعلت المملكة المتحدة تقترح مناظرة في مجلس الأمن بشأن تغير المناخ في 17 أبريل 2007، أشارت من خلالها إلى أن تغير المناخ يُهدد السلم والأمن الدوليين من خلال آثاره على الهجرة ونقص الموارد، والإجهاد الاجتماعي، والأزمات الإنسانية، ونزاعات الحدود[2].

لقد أثار انعقاد اجتماع مجلس الأمن بشأن تغير المناخ نقاشًا أكاديميًا وسياسيًا حادًا حول الآثار الأمنيّةالمُحتملة لتغير المناخ، وقد غلبت منذ البداية على هذه النقاشات الحُجج التي دعت إلى اتخاذ إجراءات دوليّة أكبر بشأن تغير المناخ وتحقيق فهم أفضل لتأثيراته على الهجرة والنزوح والأمن الغذائي والطاقي ومساهمة الجيش في انبعاثات الكربون، ولكن على المستوى الأكاديمي، فقد انصب الاهتمام بصورة أكبر على التحول في الرؤية السياسية لتغير المناخ كمسألة بيئية وإنمائية بحتة إلى مسألة تقتضي اهتمام الجهات الفاعلة والأجهزة الأمنيّة والعمل عليها[3].

أوصت مدرسة كوبنهاجن للدراسات الأمنيّة بضرورة اعتبار التغير المناخي من مرتكزات الأمن القومي للدول؛ حيث تقع مخاطر التغير المناخي ضمن مصادر التهديد المباشرة للأمن والسلم الدوليين. وفي الوقت الذي بدأ يتشكل مصطلح "الأمن المناخي" في الأدبيات السياسية والمحافل الاستراتيجية؛ ساهم مجلس الأمن الدولي في تعميق مفهوم الأمن المناخي من خلال وضع قضية التغير المناخي على جدول أعمال مجلس الأمن في سبتمبر 2021؛ حيث توصل إلى حقيقة أنه لا توجد منطقة محصنة في العالم ضد الكوارث المناخية، وذلك انطلاقًا من الحاجة إلى استجابة دولية للتعامل مع

1- سمرة بوسطيلة، **مرجع سبق ذكره**، ص 68

2- أمينة دير، **مرجع سبق ذكره**، ص 40

3- منى طواهرية: "التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا** (الجزائر: جامعة حسيب بن بو علي، المجلد 16، العدد 22، 2020)، ص 355

التغير المناخي وخصوصًا مع الأدلة الراسخة التي تشير إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض وتأثير ذلك على البشر؛ لذلك حذر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك قائلاً: "أنا أعتقد أن جميع الدول تعرف الآن أن التغير المناخي بحاجة إلى استجابة دولية على المدى الطويل؛ فتأثيرات المناخ واضحة ومحسوسة في العديد من المناطق خصوصًا في الزراعة والأمن الغذائي والمناطق الساحلية ومصادر المياه والطاقة وصحة الإنسان وغيرها، وهو ما سيؤدي إلى نزاعات حول المياه وغيرها من مصادر الطاقة الشحيحة، وكذلك إلى انعدام الاستقرار بسبب ارتفاع مستويات البحار وزيادة الهجرة المناخية الناجمة عن تدهور العديد من الموارد البيئية"[1]، وبذلك شكلت هذه اللحظة تحولًا هامًا وملحوظًا في منهجية التعامل مع تلك الظاهرة بحيث اتسع نطاق الاهتمام العالمي بها لتتجاوز الاعتبارات الفنية والبيئية وتتماس مع الأبعاد الأمنية والاستراتيجية المحركة للسياسات الدولية.

بناءً على ما سبق، ترى الدراسة أن دور الأمن المُناخي يتضح بشكلٍ جلي؛ لفهم المخاطر الأمنيّة الناتجة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر عن التغير المناخي، ولما كان الأمن المناخي يدخل في إطار الأمن البيئي؛ لأن التغير المناخي يعتبر أحد المسببات الأساسية للتدهور البيئي، فإنه يُمكن أمننة التغير المناخي، أي إضفاء الطابع الأمني على قضية التغير المناخي، وجعلها على رأس أولويات الأمن القومي للدول.

ثانيًا: العلاقة السببية بين تغير المناخ وديناميات حالات النزاع

بعد أن كان النقاش بشأن تغير المناخ خلال العقود الماضية يستقطب فقط المهتمين بمجال البيئة؛ اتسع ليشمل فيما بعد مجالي عمليات الاستجابة الإنسانية والتنمية، كما بات يُنظر إلى ظاهرة التغير المناخي على أنها مسألة أمن على المستويين الوطني والدولي[2].

1- الأمم المتحدة: مجلس الأمن يناقش لأول مرة في تاريخه موضع التغيرات المناخية
https://news.un.org/ar/story/2007/04/66252

2- Rüttinger, L & Others: **"A New Climate for Peace: Taking Action On Climate And Fragility Risks"** (Berlin: Woodrow Wilson International Center for Scholars and European Union Institute for Security Studies, 2015), p. 221

إن العلاقة السببية بين تغير المناخ وحالات النزاع مسألة مُعقدة ومُتنازع عليها، حيث ترى الهيئة الحكومية الدولية المعنيّة بتغير المناخ[*] أن هناك توافقا ضئيلًا بشأن وجود علاقة سببية مباشرة بين تغير المناخ وحالات النزاع؛ حيث ترى الهيئة أن العوامل المرتبطة باندلاع النزاعات المُسلحة مثل تدني الدخل الفردي، والانكماش الاقتصادي، هي أيضًا عوامل تتأثر بتغير المناخ، كما تعتقد الهيئة أن تغير المناخ يُمكن أن يتفاعل مع عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية أخرى تُزيد من خطر عدم الاستقرار السياسي واندلاع النزاعات العنيفة[2].

ويُمكن التدليل على ما سبق عن العلاقة الجدلية بين تغير المناخ واندلاع النزاعات من خلال أمرين، أولهما: أن الدراسات التي ركزت على محاولة إثبات العلاقة بين تغير المناخ واندلاع النزاعات تُمثل حالات بعينها مثل ما حدث في دارفور، والربيع العربي، حوض بحيرة تشاد، ولكن هذه الدراسات لم تستطع إثبات تلك العلاقة في المُطلق[3]. وثانيها: ابتعاد الدراسات الحديثة عن محاولة تحديد العلاقة السببية المباشرة بين تغير المناخ وحالات النزاع؛ حيث ذهبت تلك الدراسات إلى فهم دور تغير المناخ كعامل وسيط، وحددت عوامل مثل القدرة على التكيف والمؤسسات والحوكمة على أنها عوامل مُهمّة[4].ومن ثم؛ يُمكن القول بأن تغير المناخ لا يُمثل سببًا صريحًا وواضحًا لاندلاع النزاع في حد ذاته، ولكنه يؤثر على بعض دوافعه بوصفه "عاملًا مُضاعفًا للتهديد"[5].

---

* 1 الهيئة هي هيئة دولية حكومية، تضم 195 دولة عضوًا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أو المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، أُنشئت هذه الهيئة من قِبل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية (WMO) عام ١٩٨٨ لتزويد العالم بمراجعة علمية واضحة للحالة الراهنة للمعرفة المتعلقة بتغير المناخ.

2 - Idem

3- Ibid, p. 223.

4- Gilmore, E.A. (2017) 'Introduction to Special Issue: disciplinary perspectives on climate change and conflict' Current Climate Change Reports 3: p. 194

5- Idem

تتطلب آليات معالجة الأمن المناخي الفهم المتكامل لأفضل الممارسات والسياسات في تحديات تغير المناخ والصراع والأمن البشري، وذلك عن طريق النظر إلىالارتباط بين التغير المناخي والصراع؛ وذلك من أجل الحد من مخاطر الصراع وعدم الاستقرار وتعزيز السلم والأمن الدوليين؛ حيث تعتبر قضية التغير المناخي بمثابة إحدى المعضلات الاستراتيجية التي تتطلب مقاربات سياسية لمعالجتها، ونظم وآليات استخباراتية لرصدها والتنبؤ بها دون الاقتصار على المبادرات العلمية؛ حيث باتت أزمة المناخ عاملًا جيوسياسيًّا في الصراع على الساحة الدولية، وتشير الدراسات إلى أن التغيرات المناخية قد أثرت بنسبة قد تصل إلى 20% من مخاطر النزاعات المسلحة في القرن الماضي، كما توقعت الدراسة احتمالية زيادة هذا التأثير بشكل كبير في السنوات القادمة، خاصة أن الأماكن المتأثرة بالنزاع مُعرضّة بشكل استثنائي للتغير المناخي؛ نظرًا لأنها أقل قدرة على بناء آليات التكيف معه[1]، ووفقًا لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام فإن حوالي 70% من البلدان الأكثر تضررًا من التغير المناخي هي البلدان الأكثر هشاشة؛ وذلك بسبب القدرة التكيفية المحدودة للأشخاصوالأنظمة والمؤسسات التي تتعامل مع عواقب النزاعات[2].

في السياق ذاته، حذرت وكالات الاستخبارات الأمريكية من أحواض الأنهار التي تتشارك فيها عدة دول، والتي تقع في المناطق الأكثر تضررًا من نقص المياه، حيث لا يستبعد أن يكون هناك صراع يبين هذه الدول؛ حيث يتوقع أن تشهدهذه المناطق معاناة كبيرة من الفقر المائي خاصةً في مناطق شمال أفريقيا والشرق الأوسط[3].وبناءً على ما سبق؛ فمن الأهمية بمكان أن يتم تعزيز الاهتمام باستخبارات التغير المناخي من حيث الاهتمام بالحصول على المعلومات الخاصة بدراسة أثر التغير المناخي على الاستقرار السياسي والمجتمعي في دول المنطقة.

1- Idem

2- United Nations: “Climate Security and Peacebuilding: https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/brief_climate_security_20200724_2.pdf

3- Climate change and conflict: it’s complicated: https://2u.pw/bQhYiLl6

ترتبط قضية التغير المناخي ارتباطًا وثيقًا بمخاطر التدهور البيئي، ولكن على الرغم من ذلك فإنها تتطلب معالجة سياسية بجانب الحلول العلمية؛ نظرًا لأن تداعيات التغير المناخي تشمل جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، كونها عاملًا مُحفزًا للندرة، فالضغط على النظام البيئي يؤدي إلى التغير في معدلات سقوط الأمطار ودرجات الحرارة؛ مما يلقي بظلاله على الخريطة الإنتاجية للغذاء؛ ومن ثم تتفاقم حالات انعدام الأمن الغذائي، وشُح المياه، وأزمات الطاقة في مختلف مناطق العالم، ونتيجة لذلك يحدث النزوح العشوائي غير المنظم سواء داخليًا أو عبر الحدود الوطنية، فتتأثر قدرة المجتمعات التكيفية، ويتزعزع استقرارها عبر تهديد هويّة الجماعات البشريّة، وتشكيل تربة خصبة للتطرف والصراع[1].

يتم النظر إلى العلاقة الارتباطية بين التغير المناخي وتنامي احتمالات الصراع وعدم الاستقرار السياسي من منطلق أن التغير المناخي سيُزيد من خطر نشوب الصراعات الدوليّة والحروب الأهليّة، فضلًا عن أن التداعيات الكارثيّة للتغير المناخي تؤثر على كيفية خوض الصراعات، ومدة استمرارها، كما تجعل المدنيين أكثر عُرضة للاستهداف، فتنتشر الأسلحة، وتتنامى القوات شبه العسكرية وتتكاثر الميليشيات، كما أن اندلاع أي نوع من القتال في ظل ظروف مناخية معينة قد يؤدي إلى استسلام أحد الأطراف أو تحقيق أحد الأطراف نصرًا عسكريًا. وهنا يوجد حلان لا ثالث لهما، أولهما: البحث عن موارد إضافية من مناطق أخرى، وخاصة المساعدات الإنسانية التي تتدفق في الأغلب في حالات الطوارئ الإنسانية، الأمر الذي قد يوفر للمقاتلين حافزًا لاستهداف المدنيين. وثانيهما: تقليل عدد سكان المنطقة من خلال النزوح والهروب القسري، وبما يحول دون تحقيق السلام والاستقرار والحفاظ عليهما[2].

---

[1] – زينب مجدي، **مرجع سبق ذكره**، ص 22

[2] -Devin C Bowles & Others: "Climate change, conflict and health". **Journal of the Royal Societyof Medicine**, *(*N.C: N.P, vol.108, No.10, 2015), pp. 391 – 393

وفي هذا الإطار، قام المجلس الاستشاري الألماني للتغير المناخي بتحديد أربع مسارات مُحتملة تربط بين التغير المناخي والصراع[1]، هي: تدهور المياه العذبة، وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة وتيرة وشدة الكوارث الطبيعية، زيادة أنماط الهجرة أو تغييرها. وبناءً على ذلك طور شيفرن (Scheffern) نموذجًا لفهم العلاقة السببية بين التغير المناخي والتأثير على الموارد الطبيعية والأمن القومي، والتداعيات المجتمعية والسياسية، ويمكن رصد هذه العلاقة فيما يلي:

شكل (1)

نموذج شيفرن للتغير المناخي

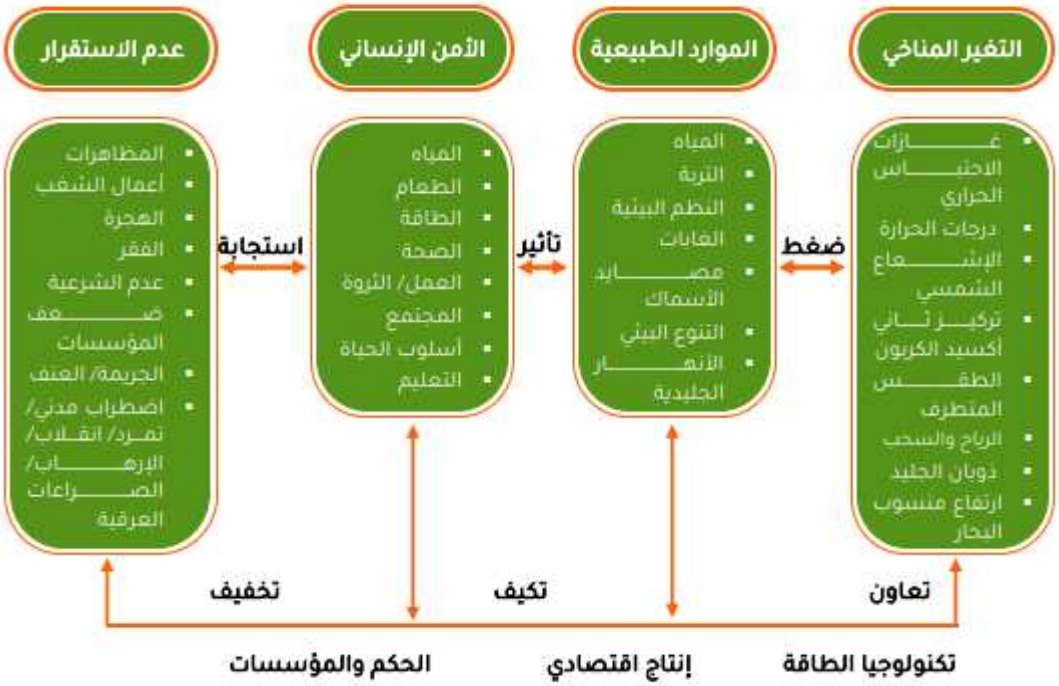

Source: ürgen Scheffran, **"Security Risks of Climate Change: Vulnerabilities, Threats, Conflicts and Strategies",** 2011, available at: https://2u.pw/d2cZtaHT

[1]– المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **تغيرات المناخ.. تهديدات متصاعدة للأمن القومي للدول،** أكتوبر 2021

يتضح من الشكل السابق أن التغير المناخي يؤدي إلى الضغط على الموارد الطبيعية، كالمياه والتربة والنظم البيئية، وهو ما يؤثر على متطلبات تحقيق الأمن الإنساني وتوفير الحاجات البشرية، فتحدث حالات عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وذلك عن طريق مجموعة من التفاعلات المعقدة؛ حيث تؤدي التغيرات في الموارد الطبيعية إلى التأثير سلبًا على إشباع الحاجات البشرية، وهو ما قد يُثير ردود فعل تؤثر على النظم الاجتماعية، ويؤدي إلى زيادة التوتر بمختلف أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما ان الشكل يتحدث ايضاً عن تأثير التغذية الاسترجاعية حيث أن عدم الاستقرار قد يؤدى إلى استجابة الحكومات والجهات المعنية إلى محاول تحسين سبل الأمن الأنسانى، الأمر الذى قد يؤدى إلى تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية؛ ومن ثم التخفيف من أسباب التغير المناخى الناجمة عن الاستخدام غير الرشيد للموارد. هذا ويوضح الشكل أن الاستجابة للتعامل مع التغير المناخى تتوقف على مدى فعالية النهج التعاوني المُتبع للتكيف مع والتخفيف من آثار التغير المناخي.

- **خاتمة الدراسة**

تؤكد الدراسة على أن للدول الصناعية السبق التاريخي في التصنيع؛ وبالتالي الإضرار بالغلاف الجوي، وتتحمل معظم المسئولية عن توليد الانبعاثات، في حين تعتبر الدول النامية الأكبر عرضة لتبعات ارتفاع درجة حرارة الأرض والأقل قدرة على الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا للتكيف مع عواقب التغيرات المناخية، ومن ثم ينبغي أن تتحمل الدول المتقدمة عبء أكبر من الفقيرة في التصدي لتغير المناخ، وهو ما يُعرف بمبدأ المسئولية المشتركة لكن المتباينة، ولا يوجد اتفاق دولي حتى الآن على كيفية ترجمة هذا المبدأ لتوزيع المنافع والأعباء المرتبطة بتغير المناخ بشكل عادل ومنصف، وتطرح العدالة المناخية بعض المقاربات والرؤى بشأن كيفية الاستجابة لتغير المناخ سواء عن طريق خفض الانبعاث "التخفيف" أو عن طريق التكيف معه بطريقة منصفة مما يتطلب معرفة كيف تتحقق العدالة المناخية، وفي هذا السياق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

أولًا: تحظى قضايا البيئة في العلاقات الدولية الراهنة باهتمام أكاديمي ودولي كبير؛ حيث تعتبر المشكلات البيئية مشكلات مشتركة بين كل الدول مثل قضايا التلوث، والتصحر، واتساع طبقة الأوزون، كما أنها تطرح تحديات كبيرة قد تتحول إلى أزمات في إطار التفاعلات الدولية مثل مشكلات ندرة المياه والأنهار المشتركة.

ثانيًا: يتض حدور الأمن المُناخي بشكلٍ جلي؛ باعتباره حجر الزاوية لفهم المخاطر الأمنيّة الناتجة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر عن التغير المناخي، ولما كان الأمن المناخي يدخل في إطار الأمن البيئي، فإنه يُمكن أمننة التغير المناخي، أي إضفاء الطابع الأمني على قضية التغير المناخي، وجعلها على رأس أولويات الأمن القومي للدول.

ثالثًا: رُغم زيادة الوعي بالمشكلات البيئية؛ إلا أنه نتيجة لاختلاف الأهداف والقواعد بين المجال العلمي والسياسي؛ تولد تصادم وتجاذب بين الجانبين، وقد وصل حدة الخلاف إلى أن بات الاهتمام بتغير المناخ والتحذير من نتائجه تحول إلى ما يشبه الأيدولوجيا، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصل الأمر إلى انتقال قضية التغير المناخي من كونها محصورة بين الأحزاب السياسية إلى مستوى أكبر بين الدول خاصة الدول الصناعية والدول النامية.

رابعًا: يُشكل تغير المناخ تهديدًا أمنيًا لكافة البلدان خاصةً وأن مفهوم الأمن قد اتسع ليشمل الأمن الاقتصادي والبيئي والإنساني، ولم يُعد قاصرًا على مفهوم الأمن العسكري فقط، كما أن الدول النامية هي الأكثر تعرضًا للمُعاناة من تغير المناخ.

خامسًا: يحوي التغير المناخي في طياته تغيرات جيوسياسية؛ حيث تُهدد استراتيجيات تقليل الانبعاثات نفوذ الدول المُصدرة للطاقة؛ وهو ما يُزيد من خطر حدوث أزمات مُستقبليّة في البُلدان المُصدرّة للطاقة اليوم.

سادسًا: على الرغم من أن الدول النامية ليست هي المتسبب الرئيسي في التغيرات المناخية التي يشهدها العالم الآن، إلا أنه أصبح لِزمًا عليها أن تُبذل الكثير من الجهود للتصدي لتلك التداعيات، ولكن في الوقت نفسه سيُحملها ذلك العديد من الأعباء الاقتصادية؛ كونها ستحتاج إلى الموارد المالية والتكنولوجيا اللازمة لها؛ لكي تتمكن من المُضي قُدمًا في سبيل الإنتاج منخفض الانبعاثات، وتوفير الدعم للفئات المتضررة من التغيرات المناخية وغيرها من الأعباء.

سابعًا: يجب الأخذ في الاعتبار أن الدول الصناعية الكبرى لن تسعى إلى تحقيق مصالح الدول النامية، خاصةً وأن تلك الدول لم تقم ببناء تكتلات صلبة للدفاع المشترك عن حقوقها التي تضمنتها الاتفاقيات.

ثامنًا: إن العلاقة السببية بين تغير المناخ وحالات النزاع مسألة مُعقدة ومُتنازع عليها، ويُمكن التدليل على ما سبق عن العلاقة الجدلية بين تغير المناخ واندلاع النزاعات من خلال أمرين، أولهما: أن الدراسات التي ركزت على محاولة إثبات العلاقة بين تغير المناخ واندلاع النزاعات تُمثل حالات بعينها مثل ما حدث في دارفور، والربيع العربي، حوض بحيرة تشاد، ولكن هذه الدراسات لم تستطع إثبات تلك العلاقة في المُطلق. وثانيها: ابتعاد الدراسات الحديثة عن محاولة تحديد العلاقة السببية المباشرة بين تغير المناخ وحالات النزاع؛ حيث ذهبت تلك الدراسات إلى فهم دور تغير المناخ كعامل وسيط وحددت عوامل مثل القدرة على التكيف والمؤسسات والحوكمة على أنها عوامل مُهمّة. ومن ثم؛ يُمكن القول بأن تغير المناخ لا يُمثل سببًا صريحًا وواضحًا لاندلاع النزاع في حد ذاته، ولكنه يؤثر على بعض دوافعه بوصفه "عاملًا مُضاعفًا للتهديد.

- **توصيات الدراسة**

1- تتطلب آليات معالجة الأمن المناخي الفهم المتكامل لأفضل الممارسات والسياسات في تحديات تغير المناخ والصراع والأمن البشري، وذلك عن طريق النظر إلىالارتباط بين التغير المناخي والصراع؛ وذلك من أجل الحد من مخاطر

الصراع وعدم الاستقرار وتعزيز السلم والأمن الدوليين؛ حيث تعتبر قضية التغير المناخي بمثابة إحدى المعضلات الاستراتيجية التي تتطلب مقاربات سياسية لمعالجتها، ونظم وآليات استخباراتية لرصدها والتنبؤ بها دون الاقتصار على المبادرات العلمية؛ حيث باتت أزمة المناخ عاملًا جيوسياسيًّا في الصراع على الساحة الدولية، وتشير الدراسات إلى أن التغيرات المناخية قد أثرت بنسبة قد تصل إلى 20% من مخاطر النزاعات المسلحة في القرن الماضي، كما توقعت الدراسة احتمالية زيادة هذا التأثير بشكل كبير في السنوات القادمة، خاصة أن الأماكن المتأثرة بالنزاع مُعرضّة بشكل استثنائي للتغير المناخي؛ نظرًا لأنها أقل قدرة على بناء آليات التكيف معه، ووفقًا لصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام فإن حوالي 70% من البلدان الأكثر تضررًا من التغير المناخي هي البلدان الأكثر هشاشة؛ وذلك بسبب القدرة التكيفية المحدودة للأشخاص والأنظمة والمؤسسات التي تتعامل مع عواقب النزاعات.

2- إجراء المزيد من الدراسات حول التأثيرات السياسية لظاهرة التغيرات المناخية وآثارها السلبية خاصةً ما يتعلق بمسألة اندلاع الصراعات.

3- ضرورة تعاون الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍ سواء فيما يخص قضية التغيرات المناخية، وعدم تفضيل كل دولة لمصالحها على حدة؛ باعتبار أن ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية في المقام الأول.

4- ضرورة إجراء تقييمات دورية لسياسات الدول المتعلقة بالمناخ ومدى الإنجاز الذي تم تحقيقه خاصةً الدول التي تُساهم في الظاهرة بشكلٍ كبير.

- **مراجع الدراسة:**

أولًا: المراجع باللغة العربية

1- أحمد حميد البدري: "**الحماية الدولية للمناخ في اطار التنمية المستدامة**" (بغداد: انكي للنشر والتوزيع، ط1، 2021).

2- الأمم المتحدة: مجلس الأمن يناقش لأول مرة في تاريخه موضع التغيرات المناخية. https://news.un.org/ar/story/2007/04/66252

3- المركز الألماني للإعلام: **تقرير وزارة الخارجية الألمانية بشأن المناخ**، المركز الألماني للإعلام التابع لوزارة الخارجية الألمانية ، 2020، https://almania.diplo.de/ardz-ar/

4- المركز العالمي لدراسات العمل الخيري: "**التغير المناخي: المظاهر والآثار وسيناريوهات الحل**" (الكويت: الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية، 2023).

5- المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **تغيرات المناخ.. تهديدات متصاعدة للأمن القومي للدول**، أكتوبر 2021

6- أمينة دير: "أثر التهديدات البيئية على واقع الامن الإنساني في أفريقيا، دراسة حالة – دول القرن الأفريقي"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد خضير، 2011).

7- اندرو دسلر وآخرون، ترجمة عبد المقصود عبد الكريم: "**تغير المناخ العالمي بين العلم والسياسة**" (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014).

8- بينر نويل، ماثيو باترسون. ترجمة منير الجنزوري: "**رأسمالية المناخ: ارتفاع حرارة الأرض وتحول الاقتصاد العالمي**"، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، 2014).

9- حوراء أحمد سيد: "التغير المناخي أسبابه ونتائجه"، **المجلة الأكاديمية للابحاث والنشر العلمي** (الكويت: د.ن، الإصدار الخامس، 2019).

10- دان تيم، وآخرون، ترجمة ديما الخضراء: "**نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**" (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

11- رانيا حسين خفاجة: "رؤية تأصيلية للمقاربة الخضراء في العلاقات الدولية"، **مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 228، 2022).

12- روزينا برباـم وآخـرون، متـرجم: "تقريـر عـن التنميـة فـي العـالم 2010 (التنميـة وتغيـر المناخ)"، **تقرير دولي** (القاهرة: مركز الاهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2010).

13- ريم عبد المجيد: "التغير المناخي والسياسات العامة للدول الكبرى وانعكاساتها على الدول الناميـة"، **مجلـة رؤى مصـرية** (القـاهرة: مركـز الأهـرام للدراسـات السياسـية والاستراتيجية، العدد 82، 2021).

14- زينبمجـدي: "تغيـر المنـاخ فـي الـدول العربيـة: الآثـار والسياسـات"، **المجلـة الدوليـة للسياسـات العامـة** (القـاهرة: مركـز المعلومـات ودعـم اتخـاذ القـرار، المجلـد 2، العـدد 4، 2023).

15- سـامي جـاد عبـدالرحمن واصـل: "التعـاون الـدولي فـي مواجهـه ظـاهرة التغيـر المنـاخي"، **المجلـة القانونيـة** (الخرطـوم:جامعـة القـاهرة، كليـة الحقـوق – فـرع الخرطـوم،المجلـد 14، العدد 3، 2022).

16- سليم الحمداني: "التغير المناخي في الواقع العالمي: بحث في الظاهرة والمخاوف"، **حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية** (الجزائر: المنصة العلمية الجزائرية، العدد 24، 2018).

17- سمرة بوسطيلة: "الأمن البيئي – مقارنة الأمن الإنساني"، **رسالة ماجستير غير منشورة** (الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2013).

18- سمية أوشن: "التغيرات المناخية وأثرها على الأمن الإنساني: الهجرة والنزوح أنموذجًا"، **مجلة الندوة للدراسات القانونية** (الجزائر: قارة وليد، العدد 34، 2020).

19- شـادي عبـد الوهـاب منصـور: "جـدال الامـن البيئـي بـين المنظـورات النقديـة والتقليديـة"، **مجلـة السياسـة الدوليـة، ملحـق اتجاهـات نظريـة** (القـاهرة: مؤسسـة الاهـرام للدراسـات الاستراتيجية، العدد 228، 2022).

20- عـلاء عبـد الوهـاب عبـد العزيـز: "ظـاهرة التغيـر المنـاخي وانعكاسـاتها الاقتصـادية علـى دول الجنوب"، **مجلة كلية الإمام الكاظم** (بغداد: المجلد 7، العدد 3، 2023).

21- عهود اللامي: "التغير المناخي من العلم إلى دهاليز السياسة"، **تقرير خاص** (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019).

22- محمد شادي: "إشكاليات نمو النموذج الأخضر في الاقتصاد العالمي"، **مجلة السياسة الدولية، ملحق اتجاهات نظرية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 228، 2022).

23- منى طواهرية: "التغيرات المناخية ورهانات السياسة البيئية الدولية"، **مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا** (الجزائر: المنصة العلمية الجزائرية، المجلد 16، العدد 22، 2020).

24- مي محمود: **التغير المناخي والتلوث البيئي في الخليج**، معهد الخليج العربية في واشنطن، 2017، https://agsiw.org/ar/weathering-climate-change-gulf-ar/

25- هشام بشير: "الأبعاد السياسية والأمنية والقانونية والاقتصادية لظاهرة التغيرات المناخية"، **مجلة آفاق عربية وإقليمية** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، العدد 11، 2022).

26- وورد وآخرون، ترجمة سعيد منتاق "**البيئة تاريخ الفكرة**" (الكويت: سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2023).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1- Betsy Hartmann: "Converging on Disaster: Climate Security and The Malthusian Anticipatory Regime For Africa", **Geopolitics** (London: Taylor & Francis, Vol. 19, No. 4, 2014).

2- Climate change and conflict: it's complicated: https://2u.pw/bQhYiLl6

3- Devin C Bowles & Others: "Climate change, conflict and health". **Journal of the Royal Societyof Medicine**, *(*N.C: N.P, vol.108, No.10, 2015).

4- Gilmore, E.A. (2017) 'Introduction to Special Issue: disciplinary perspectives on climate change and conflict' Current Climate Change Reports 3.

5- Heather Grabbe & Others: **"The Makings of An Effective EU Climate Policy"** (N.C: Carnegie Endowment for International Peace, 2019).

6- Kyoto Protocol to the United Nations Framework Convention on Climate Change.https://unfccc.int/resource/docs/convkp/kpeng.pdf

7- Ligang Song & Others: China's New Sources of Economic Growth, ANU Press, https://www.jstor.org/stable/j.ctt1rrd7n9.25

8- Murphy Sabine: **“What's next for the United States? Part 2: Climate change and energy supply. Konrad Adenauer Stiftung Office”** (Washington DC: N.P, 2021).

9- RichardYoungs: **“Climate change and EU security policy: An unmet challenge”,** (N.C: Carnegie, 2014).

10- Robert Black: **“Climate change: Trump’s foreign policies are better than they see**. (Council on Foreign Relations, Vol. 49, 2019).

11- Rüttinger, L & Others: **“A New Climate for Peace: Taking Action On Climate And Fragility Risks”** (Berlin: Woodrow Wilson International Center for Scholars and European Union Institute for Security Studies, 2015).

12- Samiksha Nair: “U.S. climate change policy: A new chance for leadership”, **Connections** (N.C: Partnership for Peace Consortium of Defense Academies and Security Studies Institutes Vol. 8, No. 4, 2009).

13- UN International Strategy for Disaster Reduction: **“Climate Change and Disaster Risk Reduction“** (Geneva: United Nations, 2008).

14- United Nations: “Climate Security and Peacebuilding

https://www.un.org/peacebuilding/sites/www.un.org.peacebuilding/files/documents/brief_climate_security_20200724_2.pdf

15- United Nations: **“United Nations Framework Convention On Climate Change”** (Geneva: United Nations, 1992).

16- ürgen Scheffran, **"Security Risks of Climate Change: Vulnerabilities, Threats, Conflicts and Strategies",** 2011, available at: https://2u.pw/d2cZtaHT